دلالة القصر بطريقة العطف في نهج البلاغة

أ.د علي جاسم سلمان

سعدي هاشم محمود

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

مدخل

طرق القصر ودلالاتها

يُعدُّ القصر من الأساليب الغنية بالتراكيب، والغزيرة بالدلالات، فهو فنٌّ وصنعةٌ في آن معاً، لكثرة فوائده وعمق أسراره وتنوع طرائقه. وما تنوع طرقهِ وتعددها إلّا سبباً في اختلاف دلالته وجهة خطابهِ.

وليست طرق القصر في الدلالة سواء، بل إنّ بينها فروق دقيقة، تحتاج إلى تأملٍ وشحذ بصر من أجل الوقوف عليها وإدراك جمال سحرها، لأنّ السهل اليسير في غيرها من التراكيب، صعب مستصعب معها، فمثلاً تحديد المقصور والمقصور عليه أمر ليس بالمتيسر على غير ذوي الاختصاص والدربة[1]، لِاحتمال عدم ثبوته في رتبته، أو وقوع كلٍّ منهما موصوفاً أو صفةً، فضلاً عن إمكان تحديدهما وفق السياق النحوي للطرق الثلاثة الأولى:(إنّما، والنفي والاستثناء، والعطف)، وأمّا مع الرابعة(التقديم والتأخير)، فهو أمر يعتمد على الذوق الرفيع، وامتلاك الأدوات اللازمة والتمكن منها، وسعة الإطلاع على خفايا الأساليب البلاغية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أقسام القصر التي اتُفِقَ عليها لا تعدو أن تكون قوالب جوفاء لا حياة فيها إلّا إذا صُبتْ فيها الألفاظ المناسبة، التي تحمل المعاني المقصودة من قِبل المتكلم والتي يريد إيصالَها للمخاطب؛ وبإتحاد الألفاظ مع المعاني بحسب تلك القوالب البلاغية-تراكيب القصر المتنوعة- تنتج الجماليات اللغوية المتنوعة لأساليب القصر؛ ولأنّ جملة القصر يمكن أن تختلف في ذاتها-مع نفسها- بمجرد وضع المقصور مكان المقصور عليه، فنواتجها الدلالية سوف تتعدد وتختلف أيضاً، فمثلاً

جملة: إنّما زيدٌ شاعرٌ، فيها إثباتُ الشاعرية لزيدٍ ونفي صفات أخرى عنه كالكاتبية وغيرها، أي أنّ الإثبات والنفي متحقق في جملة واحدة مفادها إثبات الصفة للموصوف ونفي كل ما عداها، فلو كان الكلام مبادرة من المتكلم من دون مراعاة لحال المخاطب لَكان القصر إعلاميا، ولو كان القصد نفي الصفة المتصلة بالمثبتة لكان القصر إفراداً لعدم اشتراط تنافيهما، ولو كان النفي موجها للصفة المقابلة لكان قلباً، ولو كان للمتردد بين صفتين كان تعييناً، ولو أبدلنا مكان الموصوف وجعلناه مكان الصفة في الجملة نفسها لِتكون: إنّما الشاعرُ زيدٌ، لكانت النواتج مختلفة جملة وتفصيلاً والمقصور عليه غير المقصور عليه في الأولى، فنلاحظ في جملة واحدة مؤلفة من ثلاث كلمات:(إنّما، وزيد، وشاعرٌ) أنّنا نحصل على أربعةَ عشرَ احتمالٍ لجملة القصر لتؤدي معاني مختلفة، سبعة منها إذا تقدّم زيدٌ على شاعر، وسبعة إذا تأخر، بغض النظر عن دلالة(إنّما) التي تفيد معاني أخر لا يسع المجال لذكرها. والأوجه هي:

1- الموصوف: زيدٌ.

2- الصفة: شاعرٌ.

3- المقصور: زيدٌ أو شاعرٌ.

4- المقصور عليه: زيدٌ أو شاعرٌ.

5- لو كان قصر الجملة(موصوف على الصفة)، كان القصر حقيقياً: إما تحقيقي أو ادعائي.

6- لو كان قصر الجملة(صفة على الموصوف)، كان القصر إضافياً.

7- وبحسب المخاطب يكون إمّا: إعلامي ابتدائي، أو إفراد، أو قلب، أو تعيين.

وهذه الأوجه السبعة تتكرر-كما أسلفنا- إذا تقّدم (زيد على شاعر) مرة أوتأخر أخرى، فيكون المجموع أربعة عشر احتمال، لافتاً إلى أن المعاني التي سوف تنتج في السبعة الأخرى هي غير المعاني التي نتجت من السبعة الأولى.

وهكذا يمكن تقليب الألفاظ في سياق قصري واحد والحصول على نتائج دلالية مختلفة، ويمكن تطبيق هذه الافتراضات على أقسام وطرائق القصر كلها، وتوليد معاني جديدة تؤدي إغراضا متنوعة يقصدها المتكلم ويذعن لها المخاطب[2].

وأمّا سبب تعدد أقسام القصر وتنوع طرائقه، فراجع إلى سعة اللغة وغزارة الأساليب اللغوية فيها، إضافة إلى البنية الثقافية والفكرية للمتكلم والمخاطب، وما يكتنزانه من ثروات معرفية من حيث قوة الحجة، ونسبة الشك والإنكار على الترتيب، وما اتخاذ القصر تركيباً معيناً إلّا لفائدة الإيجاز في الكلام وتقديم المعنى بجملة واحدة بدلاً من جملتين، وتمكين الكلام وتقريره في الذهن[3].

يمكن القول بأنّ النظام اللغوي في نهج البلاغة-تراكيباً وأسالياباً- يعتمد القصدية في توجيه الخطاب، لأنّ للمتكلم نفس صافية متعالية عن الزخارف الدنيوية والأهواء النفسية والخيالات الشعرية، بل أدركت الحقائق إدراكا لا تشوبه شائبة ولا يعتوره أدنى شك، وهو القائل:«لو كُشِفَ ليَّ الغِطاءُ ما ازددتُ يَقينا»[4]، وكان إدراكه للحقائق ومعرفته ببواطن العلوم أثر واضح على أساليبه اللغوية وتنوعها، ومنها أساليب لا يمكن إثباتُ حقٍّ أو حقيقةٍ إلّا من خلالها كأسلوب القصر، ثم إنّ الاختلافات في طرقه الناتجة من سعته ومن اختلاف المواقف ومقامات الحال، أعطت صاحبه حرية اختيار الطريقة أو الأسلوب في إيصال الحقيقة إلى المخاطب.

من هنا كان استعمال طريقة العطف في نهج البلاغة دليل على عمق إحساس الإمام8 بالأشياء، ورحابة تفكيره، وقوة أدائه، وسبك أسلوبه، وجزالة ألفاظه، وتفجر علومه، وواقعية تجربته.

دلالة القصر بطريقة العطف

القصر بـ(بحروف العطف: لا ، بل ، لكن)

إنّ توجيه الدراسة باتجاه المعاني اللغوية، يستوجب تحديد الطرق التي تؤدي إلى الكشف عن تلك المعاني، والدال على القصر في اللغة ينحدر من ألفاظ خاصة بهِ بحسب الوضع أو الذوق[5]، والعطف من الطرق الواضحة في إفادة القصر، للتصريح فيه بالحكمين الأساسين في القصر-النفي والإثبات- بخلاف غيره الذي يكون النفي فيه ضمنياً[6]، وهذا ما جعل البعض[7]يقدمونه على بقية الطرق بناءً على هذا التصريح، ولا خلاف في فائدة التأكيد الناتجة عن استعماله في الكلام غير أنّ«مزية الإيجاز فيه تتضاءل للتصريح فيه بالإثبات والنفي»[8]، الذي نجده في الطرق الأخرى من القصر، وهو ما حدا بالجرجاني[9]أنْ يقدّم طريقةَ القصر بـ(إنّما)، و(النفي والاستثناء) في عرضه

للقصر. والظاهر أنّ البلاغيين لم ينظروا إلى جانب المعنى في هذه الطريقة فحسب، بل إلى وظيفة حروف العطف، في نقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها، إذ أنّ ما بعدها يتأثر بما قبلها وينحو نحوه، لأنّها حروف رابطة غير مختصة، غير عاملة، قال ابن الوراق: «وحروفُ العطفِ لا تعمل شيئاً، لأنّها لا تختصُ بالدخولِ على الفعلِ دونَ الاسم، ولا بالدخولِ على الاسمِ دونَ الفعل، وكلُّ حرفٍ كان على هذا السبيل لمْ يعملْ شيئاً»[10]. وانعدام عملها لا يعني عدم تأثيرها في المعنى، فحروف المعاني تضفي زيادة على المعنى أقلّها توكيد الحكم وتقويته.

و«الْعَطف: فِي اللُّغَة الْميل»[11]، و«عَطَفْتُ الشيءَ أعطِفه عَطْفاً، إذا ثَنَيْتَه ورددته عَن جِهَته»[12]،«والعطف ظاهرٌ في المغايرة، فهو من باب عطفَ الشيء على مغايره»[13]،«وعِطْفا كلِّ شيءٍ، بالكسر: جانِباهُ»[14].

وفي الاصطلاح:«تَابع قُصد نسبتُه إِلَى شَيءٍ، مثل: زيدٌ عَالمٌ وعاقلٌ، أَو نِسْبَة شَيْء إِلَيْهِ، مثل: جَاءَنِي زيدٌ وَعَمْرو، بِالنِّسْبَةِ الْوَاقِعَة فِي الْكَلَام مَعَ متبوعهِ، أَي كَمَا يكون هُوَ مَقْصُوداً بِتِلْكَ النِّسْبَة، يكون متبوعهِ أَيْضاً مَقْصُوداً بِها، ويتوسط بَين ذَلك التَّابِع وبَين متبوعهِ أحد الْحُرُوف العاطفة الْعشْرَة، مثل: جَاءَنِي زيدٌ وَعَمْرو، فعمرو تَابعٌ مَعْطُوفٌ على زيدٍ، قُصد نِسْبَة الْمَجِيء إِلَيْهِ، بِنِسْبَة الْمَجِيء الْوَاقِعَة فِي الْكَلَام، وكما أَنّ نِسْبَة الْمَجِيء إِلَيْهِ مَقْصُودَة، كَذَلِك نَسبته إِلَى زيد الَّذِي هُوَ متبوعُهُ أَيْضاً مَقْصُودة»[15]، وينقسم على قسمين: عطف بيان وعطف نسق[16]، والذي يعنينا منهما عطف النسق ببعض حروفه المستعملة في تركيب القصر.

فالقصر بطريقة العطف محدد بالحروف الثلاثة (لا، بل، لكن)، بشروط عامة للحروف، وأخرى خاصة بكل حرف، وحاصل معنى القصر راجع إلى معنى التخصيص ونوعهِ لدى المخاطب بالطرق كلّها،«ويكون القصر بالعطف بحرف يقتضي ثبوت ضد حكم ما قبله لما بعده، والحكم الذي يفيد الحرف ثبوت ضده لما بعده، إمّا إثبات، فيكون الثابت لما بعده نفياً، كقولنا في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ. فأثبتنا له الشاعرية التي بعد(لا) وإما نفيٌ، فيكون الثابت بالحرف لما بعده إثباتاً، كقولنا في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ. فقد نفينا الكتابة أولاً ثم أثبتنا الشاعرية»[17].

وشرطوا أن يكون العطف بين متغايرين إذ لا يجوز أنْ يكون ما قبلها–الأداة– صفة لما بعدها، لأنّ العطف يقتضي التغاير بين المتعاطفين، وقد بين ذلك جملة من النحاة في كتبهم[18]،«ويقوم معنى حرف العطف نفسه بدور في مشاركة المعطوفِ المعطوف عليه، فقد تكون على سبيل الموافقة في الحكم إثباتاً أو نفياً أو المخالفة فيه. ومن هنا يقسم النحاة حروف العطف إلى حروف تشرك التابع مع المتبوع لفظاً ومعنى، وهي(الواو، والفاء ، وثم، وحتى) مطلقاً، و(أو، وأم) إذا لم يقتضيا إضراباً، وأخرى تشرك التابع مع المتبوع في اللفظ دون المعنى وهي:(بل، ولا، لكن)، و(أو، وأم) إذا كانتا للإضراب»[19]. ويبدو أنّ اتفاق القدماء والمحدثين على اختلاف ما بعد الحروف الثلاثة–لا، بل، لكن– مع ما قبلها جاء نتيجة الوظيفة الأخرى التي تؤديها هذا الحروف، ألا وهي القصر بطريقة العطف، علماً أنّ الحرف(لا) والحرفين (بل، ولكن) لها دلالات وفائدة تختلف عن بعضها.

دلالة القصر بحرف العطف (لا):

إنّ العطف بـ(لا) يؤدي معنى القصر بالدلالة الوضعية، لأنّ السمة اللغوية المنطوقية في الكلام هي الأبرز دائماً في الصياغة التركيبية، وتركيب القصر لا يعدو أنْ يتألف من ألفاظ دالة عليه–عدا التقديم– تفيد تحقيق حكمين هما الإثبات والنفي، وجمع هذين الحكمين في جملة واحدة يفضي إلى قوة لفظية تغني التركيب وتضيق معناه إلى معنى يوافق اعتقاد المتكلم ويناسب حال المخاطب؛ فجملة: (قامَ زيدٌ لا عمرو)، فيها جزأي الإثبات والنفي ظاهرين صريحين، فـ(قامَ زيدٌ) إيجابٌ محضٌ، و(لا عمرو)، نفي محض، والتصريح يُظهرُ معاني الدلالة السطحية كلها من دون أنْ يستبطن أي تحول عميق إبداعي،«وذلك لأنّ تعبيريته في صَدَد تأصيل البنيةِ الوافية المقصودة»[20]، وهذا الأمرُ دفع البلاغيين لتسمية طريقة القصر بالعطف بـ(الوضعية)، لأنّ«الواضع وضعها لمعانٍ تفيد القصر»[21]، وهذا يعني أنّ دلالة القصر على الوضع، خروجها عن علم المعاني.

وتفيد(لا) معنى«التحقيق للأول والنفي عن الثاني»[22]، وتعمل على إشراك المعطوف بحكم المعطوف عليه،«فلا تنفي ما وجب للأول»[23]، لأنّ النفي غير شامل للعامل أو صفة المنفي، بل هو إثبات للعامل أو الصفة، ونفي للموصوف أو المعمول.

فجملة:(جاءني زيدٌ لا عمرو)، تعني أنّ المجيء لم يكن من غير(زيد)،«لأنّا لم نعقل ما عقلناه من انتفاء المجيء عن غيره، بنفي أوقعناه على شيء، ولكن بأنّه لمّا كان المجيء المقصود مجيئاً واحداً، كان النص على (زيد) بأنّه الفاعل وإثباتُهُ له، نفياً عن غيره، ولكن من طريق المعقول، لا من طريق أنْ كان في الكلام نفيٌ»[24]، والجملة فيها إثبات بأنّ الفعل واقع لا شك فيه، وبالنسبة للمخاطب الذي لا يعتقد شيئاً يكون القصر إعلامياً ابتدائياً، والذي يعتقد تعدد الموصوفين كزيدٍ وعمرو وغيرهما، يكون القصر إفراداً، بإثبات المجيء لزيدٍ دون عمرو، وإذا اعتقد المخاطب العكس في أنّ الجائي عمرو، وهو المنفي في الجملة، فالقصر قلب، وإذا كان المخاطب متردد في إثبات الحكم لأيهما فالقصر تعيين.

قال المبرد عن استعمال(لا)، أنها:«تقع لِإِخْرَاج الثَّانِي ممّا دخل فِيهِ الأَوَل. وَذَلِكَ قَوْلك: ضربت زيدا لَا عمرا، ومررت بِرَجُل لَا، امرأَةٍ»[25]، وهو لا يعني الإخراج الذي يُقصد بهِ الاستثناء، إنّما إخراج الثاني الذي أصبح بحكم الأول–المحكوم عليه بسبب الإسناد– من حيث الإعراب المحلي لا التبعي، لأنّ حروف العطف«تُدْخِل الثَّانِي من الْإِعْرَاب فِيمَا دخل فَمَا فِيهِ الأَوّل»[26]، كما يعني أن الضرب والمرور وقعا على الأول حصراً، وانتفى عن الثاني، بدلالة النفي بـ(لا) .

علاقة الدلالة اللغوية الاصطلاحية للقصر بـ(لا):

للعطف دلالة في إثبات الحكم للمعطوف عليه ونفيه عن المعطوف، وهذه الدلالة لا تتحقق إلّا بصياغة معينة من صيغ التعبير اللغوي، وتتمثل هذه الصياغة بالسياق المتضمن حرف العطف(لا)،«فيبدو أنّ فكرة العطف تتصل برجعة الاسم التابع على المتبوع أي المعطوف عليه) بدلاً من تقدّمهِ إلى الأمام وتعلقه بمتعلقات أخرى»[27]، لذا فإنّ (الميل) الذي هو أحد معاني العطف يعطي هذه الدلالة التي تبين عودة الحكم على الأول، فضلاً عن تحقيق المقصود في إثبات الحكم له في لفظ دالٍّ على نفي غيره مرة أخرى، فمثلاً :(قام زيد لا عمرو) تسير باتجاه أفقي يثبت أنّ القيام وقع من زيدٍ، وبمتابعة اتجاه الجملة أفقيا، نجد حرف العطف(لا) يؤدي وظيفتين هما: ربط الاسمين بحكم واحد، ونفي وقوع القيام من الاسم الواقع بعده، وأنّ نفي قيام الثاني هو إثبات آخر لعدم قيام غير الأول، مما يعني عودة الحكم إلى الأول ورجعته عليه ولكن بالاتجاه

العمودي الذي يتمثل بالمعنى الثانوي للسياق. والرسم الدلالي يبين هذه الحركة في الجملة:

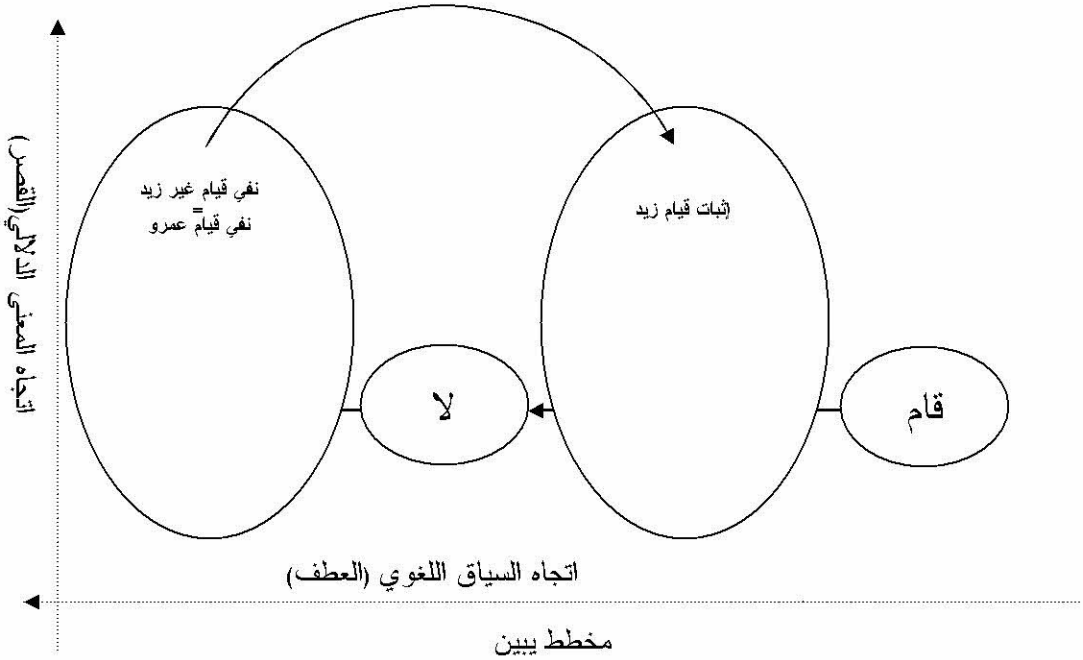

مخطط يبين

علاقة تركيب العطف بمعنى القصر

إنّ الذي يعطي الجملة هذه الدلالات سواءً على مستوى المنطوق أم المفهوم هو حرف العطف وتكمن قيمة الحرف ومعناه بالسياق وحده –الجملة– لأنّه يجعل الحرف يؤدي وظيفة خاصة من ضمن مجموعة حروف تنعت بالوظيفة ذاتها، ولا يمكن لحرف من مجموعته أن يحل محلّه؛ فنجدُ أنّ كل جملة«تعتمد في تكوين معناها والعلاقة بين أجزائها على حروف المعاني من نفي ونهي، وتأكيد، واستفهام، وشرط، ولا يمكن لها أنْ تؤدي أيّاً من هذه المعاني دون أن يضامّها حرف من حروف هذه المجاميع، وهذه المنزلة جعلت لها –ناحية أخرى– مكاناً ثابتاً لا يتزحزح عنه ولا تسمح لغيرها من الكلمات أنْ تحل محلها، أو أن تفصل بينها وبين ضميمها في التركيب النحوي، فحرف الجر لا يمكن أن يفصل عن مجرورة وحرف العطف لا يمكن أنْ يفصل عن المعطوف»[28]، لأنّ لكل منها رتبة محفوظة لا يمكن أن يحل محلها شيء، وأنّ«رتبة أدوات الجمل الصدارة دائماً، ورتبة حروف المعاني هي التقدم على مدخولها»[29]، مع مراعاة المعنى الناتج من استعمال تلك الحروف في ذلك السياق واختلافه عن سياق آخر يتضمن المعنى نفسه مع فارق انتفاء العنوان الآخر للسياق.

فمثلاً جملة (قام زيدٌ لا عمرو) تتضمن حرف العطف (لا)؛ في سياق دالٍ على حصر القيام بـ(زيد)، ونفيهِ عن(عمرو)لأنّه يفيد القصر، ويفيد أيضاً احتمال وقوع (قيامان)، لكن القيام الواقع هو صفة (زيد) المقصور عليه، مع عدم امتناع أن يتصف (عمرو) بهذه الصفة أيضاً، كون القصر إضافي من نوع الصفة على الموصوف، وهذا السياق هو المقصود بالكلام المتقدم.

أمّا إذا كانت الجملة مثلاً:(ما قام زيدٌ ولا عمرو)، فإنّنا نجد أنّ المعنى فيها مشابه للمعنى في الأولى، إلّا أنّ العنوان الثانوي للعطف الدال على القصر قد تلاشى، حتى مع وجود دلالة على العطف بـ(الواو)، وانتفاء للقيام عن عمرو بـ(لا)؛ بمعنى أنّ القيام –الصفة– منفي عن الموصوفَينِ المتعاطفَينِ(زيدٌ، وعمرو)، والسبب في ذلك اختلاف معنى الحرف(لا) في سياق النفي وسبقه بحرف العطف (الواو) المتضافر مع النفي في بطلان عمل (لا)[30].

شروط القصر بـ(لا):

لا شك أنّ الأصل في حروف العطف بحسب التركيب هو الربط بين جملتين، قصداً للإيجاز وتوكيداً للمعنى، والاقتصاد في تكرار العامل غير المستقل في إنتاج المعنى، فعلاً كان أو اسماً أو غيرهما، كما في قولنا: (جاء زيدٌ وعمرو، وزيدٌ وعمرو شاعران)، فالواو منعت تكرار الفعل (جاء) في الأولى، قال ابن السراج:«ألَا ترى أنّ الواو العاطفة في قولك: قامَ زيدٌ وعمرو لولاها لاحتجتَ إلى أن تقول: قامَ زيدٌ، قامَ عمرو»[31]، ومَنْعُ التكرارِ ما هو إلّا إيجازٌ وتوكيد؛ وفي الثانية: جُمِعتْ صفة المفرد (شاعر) بصيغة المثنى(شاعران) كي نستغني عن كلمة (أعطف)[32]، لتكون الجملة: زيدٌ شاعرٌ، عمرو شاعرٌ، للسبب ذاته؛ فضلاً عن وجود معاني دلالية مفادة من وجود كل حرف عطف في سياق جملته، مذكورة في كتب النحاة واللغويين مفصلة[33].

إنّ تحقق القصر بطريقة العطف لا يأتي بشكلٍ مطلق، بل مقيد بشروط مختصة بكل حرف من حروف العطف الثلاثة: (لا ، بل ، لكن). وأما الحرف (لا) فيفيد القصر بشروط تتعلق بمنطوق الجملة ومفهومها في حال استعماله دالاً على العطف. وشروطه هي:

1- أن تكون الجملة مثبتة غير منفية صراحة أو ضمناً، فعلية أو اسمية، مثل:(جاءني رجلٌ لا امرأةٌ، ورجلٌ عالمٌ لا جاهلٌ)قال سيبويه:«أو نداءً، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي»[34]. «ولو قلتَ: مررتُ برجلٍ لا زيدٍ ، لمْ يجُزْ، كذلك: مررتُ برجلٍ لا عاقلٍ، لأنّه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل إلّا لتوكيد النفي»[35].

2- أنْ يكون المعطوف بها مفرداً، صفةً كان أو موصوفاً، كقولنا: زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ[36].

3- أن لا تقترن بعاطف، تقدّم عليها أو تأخر«فلو قيل: جاءني زيدٌ لا بل عمرو، فالعاطف (بل)، و(لا) ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلتَ: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو فالعاطف (الواو)، و(لا) توكيد للنفي»[37]، وفي المثال الأخير مانعان: النفي واقتران حرف العطف، فضلاً عن انتفاء فائدة القصر بسبب وجود (الواو).

4- أنْ لا يصدق ما قبلها على ما بعدها[38]، واشترط ابن هشام في العطف بها«أن يتعاند متعاطفا معها، فلا يجوز: جاءني رجلٌ لا زيدٌ، لأنّه يصدق على زيدٍ اسم الرجل، بخلاف: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ»[39].

5- أنّ يكون الثاني غير متعلق بالأول من جهة المعنى ذاتاً أو وصفاً، قال ابن السراج عن (لا):«تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك قولك: ضربتُ زيداً لا عمراً، ومررتُ برجلٍ لا امرأةٍ»[40]، وقولنا: مررت برجلٍ عالمٍ لا جاهل. فذاتُ زيدٍ غيرُ متعلقٍ بذاتِ عمرو، وصفةُ العالمِ مغايرةٌ للجاهل.

ملاحظة:

إنّ الشروط المتقدمة في إفادة(لا) معنى العطف، هي الشروط ذاتها الواجبة تحققها من أجل تحقق القصر، بمعنى: أنّ جملة العطف بـ(لا)، تركيب لفظي، وإفادتها القصر بأنواعه مفهوم سياقي ناتج عن تحقق شرائطه في الجملة، و«(لا) صالحة لكل أنواع القصر، والمقصور عليه بها هو المقابل لما بعدها»[41].

استعمالات(لا) في نهج البلاغة:

جاء استعمال (لا) في نهج البلاغة حرفاً للعطف يفيد القصر، في خمسة موارد فقط، لأسباب لغوية وبلاغية-تقدّم ذكرها-، تثبت أنّ إمامنا8لم يكن بمنأى عنها، لأنّ

كلامه من أفصح الكلام بعد القرآن وحديث الرسول ﷺ ، وتنوع القصر في هذه الموارد بحسب المخاطب وحال المقام، وغيرها من عوامل تضافرت لإنتاج بنية لغوية خالية من العمق البلاغي إلّا بما يخدم الفكرة التي أراد الإمام عليه السلام ذكرها لمخاطب خاص، أو عام بما يقتضيه الخطاب وثقافة المخاطب فقد روي عن رسول الله ﷺ أنّه قال:«أُمِرنا أنْ نُكلّمَ الناسَ على قَدرِ عُقولِهم»[42]، وتركيب جملة العطف الدال على القصر، لا يوحي بدلالة عميقة تضفي على المعنى السطحي معاني جديدة لأنّه ذكر المعنيين المراد من حيث الإثبات والنفي، والحق أنّ هذا الأمر هو تحديد وتضييق لتركيب القصر، والذي نرتضيه، هو: أن الأصل في تركيب العطف مادته اللفظية وما ينتج عنها من حكم إعرابي، ومعنى دلالي مضاف إلى تلك المادة، وأنّ القصر هو ذلك المعنى المفهوم من تلك البنية، فهو إذن توسع في المعنى ناتج عن محدودية.

قال عليه السلام :«فَإِنَّهُ وَاللَّهِ الْجِدُّ لَا اللَّعِبُ، وَالْحَقُّ لَا الْكَذِبُ»[43]، قصر عليه السلام في هاتين الجملتين الموصوف على الصفة، قصرَ قلبٍ بطريقة العطف بالحرف(لا)، وإنّ إعمال(لا) في الجملة متحقق، لتحقق شروط العطف بها وإفادة دلالتها القصر لأنها عطفت مفرد على مفرد وصُرِّح بالمثبت والمنفي في سياقها ولم تسبق بنفي. ولما كان الموت حقيقة واقعة بالنسبة لجميع الأفراد، وقضية قطعية تأبى الاجتناب، فقد أكد الإمام كلامه بأنواع التأكيدات كالحرف (إنّ) والقسم، فضلاً عن القصر[44]، ووجود(واو) العطف يغني عن تكرار القسم، وقد مرّ الحديث مفصلاً في الفصل الأول عن هذه الجملة.

وقوله: (الحق لا الكذب)، تحمل المعاني المتقدمة وأحكام الجملة التي سبقتها، فلا حاجة للتكرار لوضوح المعنى.

ومن قصر **الصفة على الموصوف** قصراً ادّعائياً باستخدام طريقة العطف بالحرف (لا) قوله عليه السلام : «واعلم يَا بُنَيَّ أَنَّكَ إِنّما خُلِقْتَ لِلْآخِرَةِ لَا لِلدُّنْيَا وَلِلْفَنَاءِ لَا لِلْبَقَاءِ وَلِلْمَوْتِ لَا لِلْحَيَاةِ»[45]، تتضمن هذه الجملة معنى قد يكون متحداً من جهة اللفظ والمعنى، وما التكرار فيه إلّا توكيداً للمعنى في الدلالة العميقة التي أراد عليه السلام التنبيه عليها، وهي: ذهاب الإنسان إلى دار القرار وبقاء عمله شاهداً عليه. وأما من التركيب اللفظي، فقد ذكر الجرجاني أنّه«إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصح إلاّ من المذكور ولا يكون من غيره»[46]، كخلق الإنسان الذي هو من مختصات البارئ لأجل غاية حددها

بقوله: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}[47]، والعطف بها لإخراج الثاني- المقصور عليه-مما دخل فيه الأول-المقصور-شرط أن لا تسبق بنفي أو نهي أو عطف[48]، فإنّها حينئذٍ تفيد إثبات الحكم للأول ونفيه عن الثاني، وإنّ هذا الإثبات كما هو جليٌّ في الجملة هو من قبيل الحقيقة الادعائية، إذا كان هو جميع ما سوى المذكور، وإذا كان ذلك المذكور-الدنيا- المنزَّل منزلةَ المعدوم له من الأهمية ما جعل الخالقُ يهتمُ بهِ قبل المخلوق بدلالة قوله{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}[49]، ولأنّها الطريق المؤدي إلى الآخرة، كما في قوله عليه السلام :«أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَعَلَ الدُّنْيَا لِمَا بَعْدَهَا وَابْتَلَى فِيهَا أَهْلَهَا لِيَعْلَمَ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا»[50]، فلا بدّ أن يكون لها من الأهمية الشيء الكثير، إلاّ أنّها لا يمكن ولا حتى بالظنون أن تكون بمنزلة الآخرة، ولا يبعُد أن يكون المعنى في أحد الوجهين الآتيين[51]:

الأول: أنّك خُلقتَ لغرض الآخرة التي لا يكون فيها إلّا العبادة لله تعالى المستحق بها منافع الآخرة، وليس من أجل منافع الدنيا ولذاتها وطيباتها،لأنّها زائلة لا محالة.

الثاني:أن يريد- في الدلالة العميقة- أنّك خُلقتَ للأمر الدائم، والخلود الأبدي، وهو الآخرة، قال{خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرّاً وَمُقَاماً}[52]. ونلاحظ معادلة دلالية مرسومة بدقة منه عليه السلام قصر فيها الأشياء المخوفة التي يستقيم بها حال الإنسان وتجنبه الهلاك العذاب الأبدي، بمعادلة دلالية يمكن تلخيصها بالآتي:

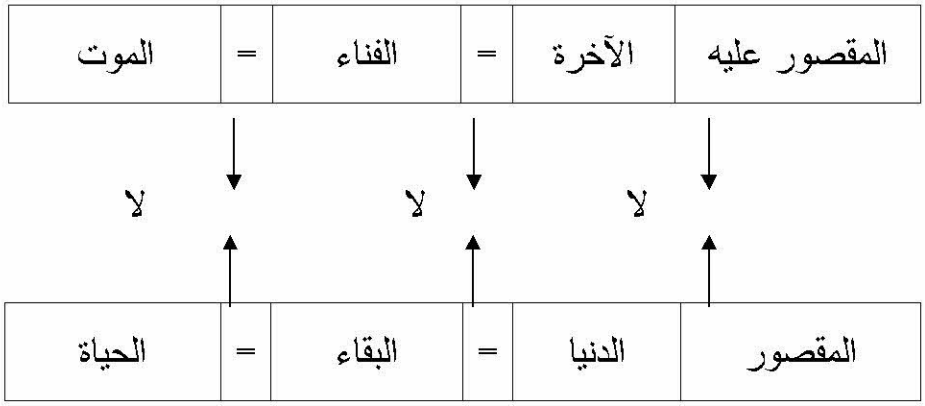

دلالة القصر بحرف العطف(بل):

تُعد (بل) من حروف المعاني الدقيقة الاستعمال، فهي تستعمل لمعنيين في الجملة هما: الإضراب، والعطف، والأولى تدخل على الجملة والمفرد على السواء، بشرط أن لا تكون الجملة مسبوقة بنفي، أو نهي، كما في قوله{وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ

عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ}[53]، والإضراب يفيد إبطال معنى الجملة الأولى والانتقال إلى المعنى الثاني المثبت الذي يلحق(بل) في الجملة ويفيد معنى القصر، فقولنا: ما الأرض ثابتةٌ بل متحركة، إبطال للأول(الثبات)، واثبات للثاني (الحركة)، وهو من نوع قصر الموصوف على الصفة، قصراً إضافياً، يفيد الإعلام، أو الإفراد، أو القلب، أو التعيين، بحسب اعتقاد المخاطب.

إنّ الحرف(بل) كغيره من الحروف التي وقع فيها الخلاف[54]بين أهل البصرة والكوفة[55]من حيث وروده بعد الإثبات أو النفي، ومن حيث إفادته الإضراب أو العطف. والمسلم بهِ أنّه يفيد العطف والعطف بهِ يؤدي معنى القصر، وذكر المرادي له حالان[56]:

الأول: أن يقع بعده جملة، والثاني: أن يقع بعده مفرد. والأول يفيد الإضراب في المعنى عمّا قبله، إمّا على جهة الإبطال، أو على جهة الترك للانتقال من غير إبطال، ومثال الأول قوله{أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ}[57]، فقد أبطل سبحانه قولهم المُفترى بما ذكر بعد(بل) من مجيء الحق؛ وأمّا الثاني، فقوله{وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ۝ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا}[58]، فقد ترك سبحانه البيان المثبت في نطق الكتاب بالحق، إلى شيء آخر من دون إبطال للأول.

والعطف بـ(بل) يفيد القصر، والمقصور عليه بها هو ما بعدها، المعطوف بها[59]، وكما مرّ في الطريقتين السابقتين من صحة تقسيم القصر إلى حقيقي وإضافي وغيرها، فيمكن تقسيم القصر بالعطف إلى الأقسام السابقة نفسها. فمن جهة تقسيمه إلى حقيقي أو إضافي فالعطف يصح معهما، يقول الدسوقي:«واعلم أنّ العطف يكون للقصر الحقيقي والإضافي، وذلك لأنّه أنْ كان المعطوف خاصاً، نحو: زيدٌ شاعرٌ لا عمرو، فالقصر إضافي، وإنْ كان عاماً نحو: زيدٌ شاعر لا غير زيدٍ، فالقصر حقيقي»[60]، ويمكن تطبيق الأمثلة والحكم على القصر بـ(بل، ولكن)، لأنّ الحكم فيها واحد مع اختلاف ملحوظ في معاني الكلام.

وأمّا تحديد نوع القصر من حيث كونه صفة على موصوف، أو العكس بحسب نوع الجملة، فالفعلية مثلا، تكون من النوع الأول، والإسمية بحسب الذات الموصوفة- كما تقدّم في الفصل الأول- ولذلك يكون في جملة القصر بالعطف من نوع الموصوف

على الصفة، عطفٌ للصفة على الصفة مشروطاً بتنافيهما، والتنافي هو التغاير المشروط في تحقق العطف، وأمّا اعتقاد المخاطب فيوجِه القصر من حيث كونه إعلامياً أو إفرادياً أو قلباً أو تعييناً، فالمخاطب في جملة:(ما محمدٌ كاتباً بل شاعرٌ) تتضمن النوع الأول- الموصوف على الصفة- والأقسام الأربعة بحسب الترتيب؛ إنْ كان المتكلم بادئاً كلامه من غير مراعاة لاعتقاد المخاطب فهو إعلامي ابتدائي، وإنْ كان المخاطب يعتقد الشركة في الصفة فهو إفراد، وإنْ كان معتقداً الصفة الأولى دون الثانية فهو عكس، وإنْ كان معتقداً بالاثنين فهو تعيين[61]، وهذه الاحتمالات الناتجة من اعتقاد المخاطب لا تعطي القصر دلالة عميقة، بل إنّ السطحية تكفي في بيان جهات الخطاب وتضييق المعاني التي نجدها في طريقة(إنّما، والنفي والاستثناء)، لأنّ طريقة القصر بالعطف تستحضر بنية العمق كون(محمد شاعر وكاتب) عن طريق التصريح لا التضمين الذي نجده في الطريقتين السابقتين[62].

شروط استعمال (بل) العاطفة في القصر:

إنّ العمل الأساس لـ(بل) هو الإضراب عن جهة كلام إلى جهة كلام أخرى يقصدها المتكلم، وهذا العمل غير مقيدٍ بشرائط، فصحته منوطة بوجود(بل) في الجملة، فيصح توسط(بل) بين الجمل-اسميةً أو فعلية- وبين المفرد والمفرد؛ ويصح وروده في الجمل المثبتة والمنفية، والذي يعنيا في هذا المقام، هو إفادته القصر، الناتج عن كونه عاطف؛ وإنّ استعماله في الجمل يأتي على ضربين: الأول، بعد النفي، سواءً وقعه بعده جملة أ م مفرد. والثاني، بعد الإثبات سواءً وقع بعده جملة أم مفرد أيضاً، وأمّا الخلاف[63] الواقع في كونه يفيد العطف أم لا، فهو بلا شك في الأوجه الثلاثة الناتجة عن السياق، أي في الجملة والمفرد المثبتان، والجملة المنفية، فهذه ثلاثة أوجه، وأمّا الرابع فهو المفرد المنفي«وإذا اسْتُعْمِلتْ بعد النَّفْي كَانَ خَبرا بعد خبر، وَالثَّانِي مُوجب، وَالْأول منفي، كَقَوْلك: مَا جَاءَ زيد بل عَمْرو. وَإِن اسْتعْملت بعد الْوَاجب فَمَا قبلهَا يذكر على وَجْهَيْن: إِمَّا على طَرِيق الْغَلَط، وَإِمَّا على طَرِيق النسْيَان كَقَوْلك: جَاءَ زيد بل عَمْرو، وَإِنَّمَا صَار الأول غَلطا أَو نِسْيَانا، لِأَنَّك أثبت للَّذي أتيت بِهِ بعد الأول الْمَجِيء، وأضربت عَنهُ-عَن الأول-، فَعلم أَنه مرجوع فِيهِ، وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآن من كَلَام الله تَعَالَى، و(بل) مستعملة فِيهِ بعد إِيجَاب، فَهُوَ على تَقْدِير خبر وَاجِب، لِأَن الله عز وَجل لَا

يجوز عَلَيْهِ الْغَلَط وَالنِّسْيَان»[64]، والإضراب الواقع بعد الجملة، إمّا على جهة الإبطال، وإمّا على جهة التـرك للانتقـال، مـن غيـر إبطـال(وقـد مـرّ ذكـره فـي صـفحة12).

وللحرف(بل) فائدة أخرى ذكره المرادي عن ابن مالك بقوله:«إنْ كـان الواقـع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض، واستئناف غيره، ولا يكون في القرآن إلّـا على هذا الوجه»[65]. وقد مثل لها بأمثلة قرآنية سبقت الإشارة إليها.

ويظهر أنّ أهم شرطين في إفادة (بل) للعطف هما:

1- أن تُسبق بنفي أو نهي، وتفيد تقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعدها، فقولنا: (مـا قام زيدٌ بل عمرو)، تقرير نفي القيام عن زيد وإثباته لعمرو[66]؛ و«لأنّها بعد النفي تفيد الإثبات للتابع فتفيد القصر»[67]، وإنْ وقعت بعد الإثبات فلا تفيد العطف بل«تأتي لتدارك كلام غُلط فيه، تقول: رأيتُ زيداً بل عمراً، وتكون لترك شيء من الكلام وأخـذٍ عـن غيره»[68].

2- أنْ يقع بعدها مفرد[69]، لا جملـة، قـال ابـن هـشام«وإنْ تلاهـا مفـرد فهـي عاطفة»[70]،وأمّا إذا وقع بعدها جملة فلا تفيد العطف ولا القصر بل تكون حرف ابتداء أو إضراب[71]. قال{وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ}[72]، أي بل هم عباد[73].

استعمالات (بل) في نهج البلاغة:

جاء استعمال (بل) في نهج البلاغـة (اثنتـان وثلاثـون مـرة)[74]، غيـر أنّ (مورداً واحداً) أفاد العطف، لتوفر الشروط الخاصة بهِ، وبالتالي فهو يفيد القصر.

قال عليه السلام :«وَبَايَعَنِي النَّاسُ غَيْـرَ مُـسْتَكْرَهِينَ وَلَـا مُجْبَـرِينَ بَـلْ طَـائِعِينَ مُخَيَّرِينَ»[75]، فقد قصر8**الموصوف على الصفة** قصراً حقيقياً ادّعائياً بطريقة العطـف بـ(بل)، والنفي والإثبات-كما هو معلوم- بطريقة العطف مصرح بهما، لذا كان القصر أقوى دلالة وآكدها مفهوماً، لأنّ غيره من الطرق لا يصرح فيه بالنفي إنّما يفهم ضمناً، وهو يؤدي إلى تضاؤل الأثر الدلالي اللغوي للقصر[76]، على مستوى الدلالة المركزية، لأن السطحية تكون كاشفة عن تمام المعنى وجلائه في الجملة، وهذا المعنى يتمحور بل ينطلق من الدلالة النحوية«إذ إنّ هندسة الجملة العربية تحتم ترتيباً خاصاً وفق قواعـد اللغة المعمول بها»[77]، والإمام عليه السلام بسيادته على اللغة، وبمراعاته الدلالة الاجتماعية-

الظرف ومقتضى الحال-حدا بهِ إلى استخدام هذه الطريقة -القصر بالعطف- لما سيأتي من بيانات لمعنى قوله أعلاه في بعض الشروح على النهج، والتي منها: أنّ الناس لم يُكرهوا ولا يجبروا على بيعته عليه السلام ، والاستكراه بالكسر غيره بالفتح، وهو عكس الطاعة والإذعان، والإذعان للحق الانقياد والتسليم له[78]، وغير مستكرِهين، مطيعين مذعنين؛ ومُجَبرين بمعنى مُكرَهين ، قالوا أجبره على الأمر إذا أكرَهَه عليه، وشقّه على غيره[79]، وفي طائعين مخيرين: تأكيد ومبالغة في ذكر حال بيعته، وأنّ إمامته لا مَغمَز فيها لأحد، ولا فيها وجه من وجوه الاعتراض الحاصلة في إمامة غيره، وأنّ ما جاء في وصف حال الناس في النهج هو المصداق الأول، وهو المصدر الذي سار عليه المؤلفون[80]في بيان أهمية بيعته وإمامته للناس، إذ يقول عليه السلام :«وَبَسَطْتُمْ يَدِي فَكَفَفْتُهَا، وَمَدَدْتُمُوهَا فَقَبَضْتُهَا، ثُمَّ تَدَاكَكْتُمْ عَلَيَّ تَدَاكَّ الْإِبِلِ الْهِيمِ عَلَى حِيَاضِهَا يَوْمَ وِرْدِهَا حَتَّى انْقَطَعَتِ النَّعْلُ، وَسَقَطَ الرِّدَاءُ، وَوُطِئَ الضَّعِيفُ، وَبَلَغَ مِنْ سُرُورِ النَّاسِ بِبَيْعَتِهِمْ إِيَّايَ أَنِ ابْتَهَجَ بِهَا الصَّغِيرُ، وَهَدَجَ إِلَيْهَا الْكَبِيرُ، وَتَحَامَلَ نَحْوَهَا الْعَلِيلُ، وَحَسَرَتْ إِلَيْهَا الْكِعَابُ»[81]، ويبدو أنّ المقصور عليه (طائعين) هي الصفة التي عُطفت على صفة مغايرة لها وهي مجبرين، و(الناس) موصوف مقصور. ومن الواضح أنّ القصر حقيقي ادّعائي يخرج إلى بيان أهمية الموصوف، حال كونه طائع ومخيّر في تأدية البيعة، ونافياً أنّ يكون من الواجب العقلي والنقلي[82]، أنْ يكون للأمة إمام، وهو أمر يكاد أنْ يكون جِبِلّي في نفس الإنسان لما له من أهمية في إصلاح نفسه والمجتمع .

دلالة القصر بحرف العطف(لكن):

من حروف المعاني التي تشابه (بل) في عملها، مع اختلاف دلالتها. و«تكون مخففة ومثقلة، فالمخففة غير عاملة، والمثقلة عاملة، ومعناها في كلا الحالتين الاستدراك والتوكيد، فالمخففة كقولك: ما قامَ زيدٌ لكن عمرو، وتعطف ما بعدها على ما قبلها»[83]، وهي تفيد القصر بشرط أن تكون عاطفة، والعطف بها إبدالٌ للصفة الآخِرَة من الأولى[84]، ويجري على المعطوف بها ما يجري على ما قبلها، وهي حرف استدراك بعد الجحود، قال سيبويه:«ومِثلُه-أي مِثلُ بلْ- ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ، أبدلتَ الآخِرَ من الأول فجرى مجراه في بلْ»[85]، وتختلف (لكن) عن (بل) في إمكان دخول حرف العطف (الواو) عليها مع الإبقاء على فائدة القصر فيها، لأنّ الأثر الوظيفي لحرف العطف(الواو) يسلب عمل(لكن) المفيدة للعطف، فيؤدي إلى إبطال القصر بها، إلّا أن هذه

القاعدة غير مطردة في (لكن)، بسبب ما ذهب إليه النحاة في إمكان دخول حروف العطف بعضها على بعضٍ، على أن يخرج أحدهما عن وظيفته الأصل، قال ابن السراج:«اعلم: أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت ذلك في كلامٍ فقد أُخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرٌو ولا زيدٌ»[86]، وهذا ما نجده في(لا) العاطفة، قال ابن يعيش:«وأعلم أنّها إذا خلت من (واو) داخلة عليها، كانت عاطفة نافية، كقولك: جاء زيدٌ لا عمرو، فإذا دخلت عليها (الواو) نحو، قوله تعالى: {فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ} [الطارق10]، وقوله سبحانه: {فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ۝ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ }[الشعراء100-101]، تجردت للنفي واستبدت (الواو) بالعطف لأنّها مشتركة، تارة تكون نفياً، وتارة مؤكدة للنفي، ووجه الحاجة إلى تأكيد النفي أنّها قد توقع إبهاما بدخولها لما سبق إلى النفس، في قولك: ما جاء زيدٌ وعمر، من غير ذكر(لا) وذلك أنّك دللت بها حين دَخَلتْ الكلام على انتفاء المجيء منهما على كل حال مصطحبين ومفترقين، ومع عدمها كان الكلام يوهم أنّ المجيء انتفى عنهما مصطحبين ومفترقين، فإنّه يجوز أن يكون مجيئهما وقع على غير حال الاجتماع فـ(الواو) مستبدة بالعطف، لأنّه لا يجوز دخول حرف العطف على مثله، إذ من المحال عطف العاطف»[87]، وأمّا الحال مع (لكن) فمختلِفٌ لأن البعض أجاز أن تدخل(الواو) عليها، مع بقاء معنى العطف فيها، أي صلاحها للعطف لأنّه من شروطها، قال الرضي:«ويجوز دخول (الواو) عليها مشددة ومخففة، ويجوز كون(الواو) عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى»[88]، ويظهر من كلام الرضي جواز دخول (الواو) على (لكن)، مع فرضين ارتضاهما، الأول: منع أن تكون (لكن)هي العاطفة جملة على جملة، لأنّ(الواو) تكون هي العاطفة، وهذا مذهب النحاة، والثاني: أن تكون(الواو)اعتراضية، لأنّها واقعة بين معطوفين بـ(لكن)، ويبدو أنّ إهمال عمل(الواو)هو الذي يُمكّن (لكن) من العطف، ولا توجد إشارة من قبَلِهِ على كونها تعطف الجمل على الجمل، أم أنّها مختصة بعطف المفرد، والظاهر هو الفرض الثاني.

شروط استعمال (لكن) العاطفة في القصر:

سبقت الإشارة إلى بيان عمل الحرفين(لا، وبل) وأنّ ما لهما من شروط تنطبق على(لكن) بنحو معين لأنّ«هذه الأحرف متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفاً لما قبلها»[89]، مع اختلاف سبقت الإشارة إليه في (لا) التي لا يصح أن تسبق بـ(الواو)[90].

ومن أهم الشرائط التي تقيد عمل (لكن) العاطفة بالقصر ما يأتي:

1- أن تقع بعد نفي أو نهي، وأنْ يليها مفرد، وقيل: «هِي للاستدراك بعد النَّفْي ولَا يجوز أَن تدخل بعد وَاجِب إِلاّ لترك قصّة إِلَى قصّة تامّة نَحْو، قَوْلك: جاءَني زيدٌ لَكِن عبدُ الله لم يأْت»[91]، وظاهر الأمر في الكلام الموجب أنّها تفيد الاستئناف بعد الاستدراك، لأنّ جملة:(عبد الله لم يأتِ) اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، وما قبل(لكن) فعلية، وبذلك لا يتحقق العطف بين الفعلية والاسمية بل الاستئناف؛ وقال ابن يعيش: «و(لكن) إذا عُطِفَ بها مفردٌ على مثلِهِ كانت للاستدراك بعد النفي خاصة»[92]، وقال ابن عصفور:«ولا يعطف بها إلّا بعد نفي»[93]،«وأنّها في المفرد عاطفة»[94]،«ولابدَّ أن يكون في صدر كلامك نفي إذا عطفت المفرد على المفرد، ولا يجوز أن تعطف بها المفرد على المفرد بعد الموجب»[95].

2- أن تقترن أو لا تقترن بـ(الواو)، مع وجوب تحقق الشرط الأول، فيما اختلف البعض[96] فيها، فمنهم من جعل شرطها«أنْ لا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلّا بالواو»[97]، وقال الأنباري:«و(لكن) يحسن دخول الواو عليها فيقال:(ولكن)، قال الله تعالى:{وَلَكِنِ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا}[البقرة 102]، في قراءة من قرأ بالتخفيف، وكذلك قوله:{وَلَكِنِ البر}[البقرة 177]، والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة، وذلك لا يوجد البتة في (بل) فدلَّ على ما قلناه، والله أعلم»[98]، وذهب الرضي إلى كونها غير عاطفة مع الواو، قال:«إنّها في المفرد عاطفة إنْ تجردت عن (الواو)، وأمّا مع الواو فالعاطفة هي (الواو)»[99]، ويبدو أن الخلاف فيها جعل المحدثين من أمثال بسيوني عبد الفتاح يرفض هذا الشرط، إذ يقول:«ويشترط البعض للقصر بـ(لكن) بالإضافة إلى ما ذُكر ألّا تقترن بالواو، وهذا ليس بشيء، لأنّا نراها في الأساليب الجيدة والتراكيب الممتازة قد اقترنت بالواو، وأفادت القصر، انظر إلى قوله تعالى: {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً }[الأحزاب40]، فقد قصر النبي عليه الصلاة والسلام على الرسالة والختم لا يتجاوزها إلى أبوة زيدٍ، قصر موصوف على الصفة قصراً إضافياً، ولكن مقرونة بالواو»[100]، ولعل سبب ارتضائنا هذا الرأي هو عدم

ورود (لكن) في النهج إلّا مسبوقة بـــ(الواو) سواء أفادت العطف دالة على القـــصر أو لا.

وأمّا أنواع القصر بها، فمشابه لـــ(لا، بل)، فهي تفيد القصر الحقيقي والإضافي، ابتدائياً، وإفراداً، وقلباً وتعييناً، وتقصر الموصـــوف علـــى الـــصفة، والـــصفة علـــى الموصوف[101].

استعمالات (لكن) في نهج البلاغة:

جاء استعمال(لكن) المخففة مسبوقة بـــ(الواو)، في نهج البلاغة (سبع وثلاثـــون) مرة[102]، لم تفد القصر إلّا في (موردين اثنين)، منها، قوله عليه السلام :«يَا رَسُولَ اللَّهِ لَـــيْسَ هَذَا مِنْ مَوَاطِنِ الصَّبْرِ وَلَكِنْ مِنْ مَوَاطِنِ الْبُشْرَى وَالشُّكْرِ»[103]، من الواضح أنّ القصر في هذه الجملة من نوع المقصور على الصفة، قصراً إضافياً يفيد القلب، في حوار بين المتكلم والمخاطب فالمتكلم هو الإمام عليه السلام في نهج البلاغة، والمخاطب هـــو الرســـول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في أحد أحاديثهِ للإمام، إذ يقول عليه السلام:«إنّكَ كنتَ وعدْتَني الشهادةَ، فاسألْ اللهَ أنْ يُعجّلها لي بَينَ يَديكَ»[104]، وحين أخبره عن مورد الصبر المرافق للشهادة، جاء الخطاب بكونه من موارد البشرى، والذي سوّغ قصر القلب بـــ(لكن)، هو عدم وجـــود قرينة للتعيين من جهة، وامتناع أن يكون المخاطب يعتقد الشركة، فإن قيل: قصرُ القلبِ هو ردٌ لخطأ المخاطب الناتج عن قصر القلب لأنّ«الفائدة فيه التنبيه على ردّ الخطأ فيه، وأنّ المخاطب اعتقد العكس»[105]، وفي حملّ اعتقاد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على الخطأ تجوّز لأنّه لا ينطق عن الهوى[106]، قلنا: أن الكلام دال على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي قال الكلمة–البشرى– فأصبحت بمثابة وعد قطعه للإمام[107]، إذ يقول عليه السلام:«فقلت: يا رسول اللّه، أليس قلت: لي يوم أحد حيث استشهد من استشهد من المسلمين، وحيـــزتْ عنـــي الشهادة، فشق ذلك عليّ، فقلت لي: أبشر فإن الشهادة من ورائك، فقال لـــي: إنّ ذلـــك لكذلك فكيف صبرك إذن»[108]، ويبدو أنّ الذي سوغ القلبَ وجود(لكـــنْ)، التـــي تفيـــد الاستدراك بأصل دلالتها، بمعنى كون الشهادة من موارد الصبر لغير الإمام، والبشرى له8، وبما أنّ سيد الوصيين لا يخشى الموت بدلالة قوله عليه السلام:«واللَّهِ لَابْنُ أَبِي طَالِـــبٍ آنَسُ بِالْمَوْتِ مِنَ الطِّفْلِ بِثَدْيِ أُمِّهِ»[109]، فَلم يبقَ من الشهادة إلّا البشرى والـــشكر[110]،

والرسول أعلم بذلك منه، ولأنّه المُجَرَّب في ساحات الوغى، لذلك وافقه على كلمته، ولو كان الاعتقاد مقصور على الصبر فقط لأثبته الرسول للإمام بعد استدراكه بـــ(لكن).

ومن القصر الإضافي قصراً إعلامياً ابتدائياً، قوله عليه السلام:«فَلَا يَكُنْ أَفْضَلَ مَا نِلْتَ فِي نَفْسِكَ مِنْ دُنْيَاكَ، بُلُوغُ لَذَّةٍ أَوْ شِفَاءُ غَيْظٍ، وَلَكِنْ إِطْفَاءُ بَاطِلٍ، أَوْ إِحْيَاءُ حَــقٍّ»[111]، والظاهر في كلمته الابتداء لأنّها من كتاب موجهٍ إلى عبد الله بن عباس، مما يعنـــي أن المخاطب خالي الذهن من أي اعتقادٍ، يوجّه القصر باتجاه آخر كالشركة التي تستوجب الإفراد أو العكس الذي يستوجب القلب، أو المحتمل للأمرين لقصر التعيين، وأمّا القصر من حيث الطرفين فهو صفة على موصوف، وحَملُ المعطوف على الصفة الأولى أرجح لوجود التغاير بين الصفة السابقة لـــ(لكن)، والصفة اللاحقة لها، ولو بالمفهوم لأنّ(لكن) تقع«بين كلامين متغايرين معنًى»[112]، بمعنى أنّ: صفة (بلوغ لذة) مغايرة لـــِ(إطفـــاء باطل)، إذ الراجح في(بلوغ لذة)، هو(إيقاظ الباطل) وليس إطفاؤه، والقصر في هذه الكلمة متحقق، لتوفر الشرائط اللازمة في إفادة لكن القصر، وبالتالي إفادة القصر.

الهوامش والتعليقات

(1) ينظر: علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح 229.
(2) ينظر: المصدر نفسه 227.
(3) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء البياتي 400.
(4) حلية الأولياء ، الأصبهاني 203/10 ؛ وينظر: الوافي بالوفيات ، الصفدي77/8 ؛ وينظـــر: الـــصواعق المحرقة ، ابن حجر 974/2 ؛ نفح الطيب ، التلمساني321/5.
(5) ينظر: شروح التلخيص ، حاشية الدسوقي ، الدسوقي 186/2 ؛ ودلالات التراكيب ، محمد أبـــو موســـى 95؛ ودروس في البلاغة العربية ، الباميانى 319/2.
(6) ينظر: مفتاح العلوم ، السكاكي 400 ؛ 72، ؛ وشروح التلخيص ، عروس الأفراح ، السُبكي 187/2.
(7) ينظر: مفتاح العلوم ، السكاكي 400 ؛ والإيضاح ، القزويني، تح: شمس الدين 72 ؛ شروح التلخـــيص ، مختصر التفتازاني 186/2 ؛ والوشاح ، محمد الكرمي 2/ 301.
(8) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح 244.
(9) ينظر: دلائل الإعجاز 328.
(10) علل النحو، ابن الوراق 195 .
(11) دستور العلماء ، القاضي عبد النبي عبد الرسول 234/2 ؛
(12) جمهرة اللغة ، ابن دريد 914/2. وينظر: تهذيب اللغة ، الأزهري 106/2 ؛ والـــصحاح ، الجـــوهري 1405/4.
(13) معجم الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري 448 ؛ وينظر: تاج العروس ، الزبيدي 165/24-167
(14) القاموس المحيط ، الفيروز آبادي 838.

(15) دستور العلماء ، القاضي عبد النبي عبد الرسول 234/2؛ وينظر: التعريفات ، الشريف الجرجاني 341.
(16) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش 88/8 ؛ وشرح ابن عقيل ، ابن عقيل 218/3.
(17) شروح التلخيص ، مواهب الفتاح ، المغربي186/2-187 ؛ وينظر: القصر وأساليبه مع بيان أسرارها، نجاح أحمد عبد الكريم 45.(رسالة ماجستير).
(18) دستور العلماء ، القاضي عبد النبي عبد الرسول 234/2؛ وينظر: التعريفات ، الشريف الجرجاني 341.
(19) بناء الجملة العربية ، محمد حماسة 193.
(20) تكوين البلاغة ، علي الفرج 147.
(21) شروح التلخيص ، عروس الأفراح ، السُبكي 204/2 ؛ وينظر: تكوين البلاغة ، على الفرج 147.
(22) اللمع في العربية ، ابن جني 91.
(23) المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري 405.
(24) دلائل الإعجاز ، الجرجاني 348.
(25) المقتضب ، المبرد149/1-150 ؛ وينظر: الأصول ، ابن السراج 56/2 -57.
(26) المصدر نفسه 12/1.
(27) بلاغة العطف في القرآن الكريم ، عفّت الشرقاوي 51-52.
(28) دور الحرف في أداء المعنى ، الصادق خلفية 43.
(29) المعنى والإعراب عند النحويين، ونظرية العامل، د.عبد العزيز عبده القسم الثاني/230، ؛ وينظر: دور الحرف في أداء المعنى، الصادق خليفة 43.
(30) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ، تمّام حسان123 ؛ أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الساقي 210.
(31) الأصول في النحو ، ابن السراج 61/1.
(32) ينظر: الخصائص ، ابن جني 276/2.
(33) ينظر: الجمل في النحو ، الخليل 302 ؛ الكتاب ، سيبويه 1/ 299 و41/3 ؛ المقتضب ، المبرد 10/1؛ الأصول، ابن السراج 55/2 -78 ؛ حروف المعاني ، الزجاجي33-36 ؛ علل النحو ، ابن الوراق 377 ؛ اللمع في العربية ، ابن جني 91 ؛ المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري 403 .
(34) الكتاب سيبويه 186/2 ؛ وينظر: نتائج الفكر في النحو ، السهيلي 202 ؛ ومغني اللبيب ، ابن هشام 269/2 ؛ ونيل العلا في العطف بلا ؛ السُبكي 119، مخطوط تحقيق: خالد عبد الكريم جمعة .
(35) نتائج الفكر في النحو ، السهيلي 202.
(36) ينظر: علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح 245.
(37) مغني اللبيب ، ابن هشام 269/2 ؛ وينظر: الأزهية في علم الحروف ، الهروي 158.
(38) ينظر: الكتاب ، سيبويه 186/2 ؛ وينظر: نيل العلا في العطف بلا ، السُبكي 120.
(39) مغني اللبيب ، ابن هشام 269/2 ؛ وينظر: دور الحرف في أداء المعنى ، الصادق خليفة 63.
(40) الأصول ابن السراج 56/2 ؛ وينظر: البرهان ، ابن الزملكاني 263.
(41) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح 245.
(42) كنز العمال ، المتقي الهندي105/10.
(43) نهج البلاغة ، الصالح 190.
(44) ينظر: منهاج البراعة ، الخوئي 265/8-266 ؛ وينظر: نفحات الولاية ، الشيرازي 281/5.

(45) نهج البلاغة ، الصالح 400.
(46) دلائل الإعجاز ، الجرجاني 353.
(47) الذاريات 56.
(48) ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي ، محمد سالم صالح 284.
(49) القصص 72.
(50) نهج البلاغة ، الصالح 446.
(51) ينظر: الديباج الوضي، العلوي 2323/5 ؛ وينظر: منهاج البراعة ، الخوئي 23/20 ؛ وينظر: بهج الصباغة ، التستري 92/11.
(52) الفرقان 76.
(53) الأنبياء 26.
(54) ينظر: معاني الحروف ، الرماني 105-106.
(55) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري 2/ 396.
(56) ينظر: الجنى الداني ، المرادي 235-236 ؛ ومغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري 130/1.
(57) المؤمنون 70.
(58) المؤمنون 62-63.
(59) ينظر: البلاغة العربية ، أسسها وعلومها وفنونها، الميداني 534/1.
(60) حاشية الدسوقي ، الدسوقي344/2 ؛ والوشاح ، محمد الكرمي 303/1.
(61) ينظر: البلاغة العربية قراءة أخرى ، محمد عبد المطلب 266.
(62) ينظر: المصدر نفسه 266 ؛ وقواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ، سناء البياتي 407.
(63) ينظر: الكتاب ، سيبويه430/1-435 ؛ والمقتضب ، المبرد1/ 149-150 ؛ وعلل النحو، ابن الوراق376/1-377 ؛ والصاحبي ، ابن فارس145-146 ؛ والأزهية، الهروي288 ؛ والإنصاف ، الأنباري396/2-397.
(64) علل النحو، ابن الوراق376/1.
(65) الجنى الداني، المرادي 236 ؛ ومغني اللبيب ، ابن هشام 130/1.
(66) ينظر: معاني الحروف ، الرماني106 ؛ ومغني اللبيب ، ابن هشام 131/1 ؛ وحاشية الدسوقي ، الدسوقي344.
(67) حاشية الدسوقي ، الدسوقي 233.
(68) حروف المعاني ، الزجاجي 14.
(69) ينظر: الجنى الداني، المرادي 360.
(70) مغني اللبيب ، ابن هشام130/1.
(71) ينظر: المصدر نفسه130/1.
(72) الأنبياء 26.
(73) ينظر: مغني اللبيب ، ابن هشام 130/1.
(74) ينظر: نهج البلاغة ، الصالح 51، 52، 70، 96، 120، 129، 133، 135، 158، 164، 166، 167، 190، 233، 261، 262، 269(مرتان)، 277، 291، 302، 322، 327، 345، 363، 391، 394، 399، 443، 448، 486، 544.
(75) نهج البلاغة ، الصالح 363.
(76) ينظر: علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح 244.

(77) جدل اللفظ والمعنى ، مهدي اسعد عرار 27.
(78) ينظر: لسان العرب ، ابن منظور 172/13 ؛ وتاج العروس ، الزبيدي 63/35 .
(79) ينظر: الصحاح ، الجوهري 2247/6 ؛ والقاموس المحيط ، الفيروزآبادي 1250/1
(80) ينظر: شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد 224/14-233 ؛ والديباج الوضي ، العلوي 2103/5-2104 ؛ ومنهاج البراعة ، الخوئي 174/16-175.
(81) نهج البلاغة ، الصالح 351-352.
(82) روي أنّ رسول اللهα قال:«مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» ، مسند أحمد 88/28 .
(83) معاني الحروف ، الرماني 148-149؛ وينظر: الجنى الداني ، المرادي 586.
(84) ينظر: الكتاب ، سيبويه434/1.
(85) المصدر نفسه 435/1.
(86) الأصول في النحو ، ابن السراج 60/2.
(87) شرح المفصل ، ابن يعيش 104/8-105.
(88) شرح الرضي على الكافية ، الرضي الاسترآبادي 372/4.
(89) شرح المفصل ، ابن يعيش 104/8.
(90) ينظر: المصدر نفسه 104/8.
(91) المقتضب ، المبرد 149/1-150؛ وينظر: الأصول ، ابن السراج 56/2-57.
(92) شرح المفصل ، ابن يعيش 104/8؛ وعلل النحو ، ابن الوراق 376/1.
(93) المقرب ، ابن عصفور 255 ؛ وهمع الهوامع ، السيوطي 485/1.
(94) شرح الكافية ، الرضي الاسترآبادي 419/4.
(95) معاني الحروف ، الرماني 149.
(96) ينظر: الأصول ، ابن السراج 310/2 ؛ وشرح المفصل ، ابن يعيش 104/8 ؛ والجنى الداني ، المرادي 589.
(97) مغني اللبيب ، ابن هشام 322/2 ؛ واللمحة في شرح الملحة ، ابن الصائغ 689.
(98) الإنصاف ، الأنباري 396/2.
(99) شرح الكافية ، الرضي الاسترآبادي 419/4.
(100) علم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح 247.
(101) ينظر: مفتاح العلوم ، السكاكي 402 ؛ وشروح التلخيص ، مختصر المعاني ، التفتازاني ، ومواهب الفتاح ، المغربي، وعروس الأفراح ، السبُكي186/2؛ وعلم المعاني ، بسيوني عبد الفتاح 246.
(102) ينظر: نهج البلاغة، الصالح 62، 71[مرتان]، 74، 84، 88، 96، 100، 141، 177، 189، 199، 220، 223، 231، 243، 248، 250، 258، 270، 318[مرتان]، 334، 345، 318، 374، 375، 386، 417، 418، 437، 442، 457، 465، 483، 484، 537.
(103) المصدر نفسه 220.
(104) المصدر نفسه 220.
(105) شروح التلخيص ، مختصر المعاني ، التفتازاني188/2 ؛ وينظر: دروس في البلاغة العربية ، الباميانى 321/2.
(106) قال{:وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى*إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم3،4].
(107) ينظر: في ظلال نهج البلاغة ، محمد جواد مغنية 336/3.

(108) نهج البلاغة ، الصالح 220.
(109) المصدر نفسه 52.
(110) ينظر: شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد 145/9 ؛ وبهج الصباغة ، التستري 310/4.
(111) نهج البلاغة ، الصالح 457.
(112) شرح الكافية ، الرضي الاسترآبادي 372/4.

روافد البحث

- **القرآن الكريم .**
- الأزهية في علم الحروف ؛ علي بن محمد الهروي (ت415هـ) ، تح: عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ط1 ، 1391هـ-1971م.
- الأصول في النحو ؛ أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط3، (د.ت) .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د.فاضل مصطفى الساقي ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1 ، 2008م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ؛ أبو البركات ، كمال الدين بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، الأنباري النحوي (ت577هـ) ، تقديم: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا- لبنان ، ط1 ، 1427هـ- 2007م.
- الإيضاح في علوم البلاغة ؛ جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني(ت739هـ) ، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة – مصر ، ط3 ، 1413هـ-1993م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع، مختصر تلخيص المفتاح ؛ جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني(ت739هـ) ، تح: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط1 ، 1424هـ-2003م.
- البرهان في علوم القرآن ؛ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ) ، تح: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1408هـ- 1988م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ؛ عبد المتعال الصعيدي(ت1391هـ) ، مكتبة الآداب ، القاهرة – مصر، (د.ط) ، 1420هـ- 1999م.
- البلاغة العربية ، أسسها، وعلومها، وفنونها ؛ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم للطباعة والنشر ، دمشق- حلبوني ، ط1 ، 1416هـ- 1996م.
- البلاغة العربية قراءة أخرى ، د. محمد عبد المطلب ، الشركة العالمية المصرية للنشر ، الجيزة- مصر ، ط1 ، 1997م.

- بلاغة العطف في القرآن الكريم ؛ د.عفّت الشرقاوي ، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان ، ط1، 1981م.
- بناء الجملة العربية ؛ د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1 ، 2003م.
- بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة ؛العلامة المحقق الحاج الشيخ محمد تقي التستري(ت 1415هـ)، دار أمير كبير للنشر ، طهران ، ط1 ، 1418هـ-1997م.
- تاج العروس من جواهر القاموس ؛ أبو الفيض ، الملقب بالمرتضى ، الزَبيدي (ت1205هـ) ، تح: علي شيري، وغيره ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، 1414هـ-1994م.
- التعريفات ؛ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ) ، تح : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان، ط1، 1405ه.
- تكوين البلاغة ، قراءه جديدة ومنهج مقترح ؛ علي الفرج ، دار المصطفى لإحياء التراث ، قم – إيران ، ط1 ، 1379ه.
- تهذيب اللغة ؛ محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت370هـ) ، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط1 ،2001م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ؛ أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري (ت310هـ) ، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة – مصر ، ط1 ، 1422هـ- 2001م.
- جدل اللفظ والمعنى- دراسة في دلالة الكلمة العربية ؛ د. مهدي اسعد عرار ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، ط1 ، 2002م.
- الجمل في النحو ؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، القاهرة – مصر ، ط5 ، 1416هـ-1995م.
- جمهرة اللغة ؛ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ) ،تح: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت- لبنان ، ط1 ، 1987م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ؛ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ) ، تح: د. فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1413ه – 1992م.
- جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي

- حاشية الدسوقي على مختصر السعد على شرح تلخيص المفتاح ؛ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت123هـ) ، تح: د.خليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط1 2002م.
- حدائق الحقائق ، في شرح نهج البلاغة ؛ الشيخ أبو محمد بن الحسين بن
- حروف المعاني ؛ أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت- لبنان ، ط1 ، 1404هـ-1984م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ؛ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني(ت430هـ)،(د.ت)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1، 1405ه.
- الخصائص ؛ أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تح: د.عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ط2 ، 1424هـ-2003م.
- دروس في البلاغة(شرح مختصر المعاني للتفتازاني) ؛ الشيخ محمد الباميانى ، مؤسسة البلاغ للطباعة ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1429ه -2008م.
- دستور العلماء ؛ جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت، قبل12هـ)، تعريب: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ط1، 1421هـ-2000م.
- دلالات التراكيب ؛ د. محمد محمد أبو موسى ، مكتبة وهبة ، مصر ، ط2 ، 1408ه – 1987م.
- الدلالة والتقعيد النحوي ؛ د.محمد سالم صالح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1 ، 2006م.
- دلائل الإعجاز ؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، الجرجاني (ت471هـ) ، تح: أبو فهر، محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة – مصر ، ط3 ، 1413ه -1992م .
- دور الحرف في أداء المعنى ؛ الصادق خليفة راشد ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط1 ، 1996م.
- الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي (شرح نهج البلاغة) ؛ الإمام المؤيد بالله ، أبي الحسين يحيى بن حمزة بن علي الحسيني العلوي (ت749هـ)، تح: خالد بن قاسم بن محمد المتوكل ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، صنعاء- اليمن ، ط1 ، 1424هـ-2003م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة – مصر ، ط20 ، 1400هـ- 1980م .

- شرح الرضي على الكافية(كافية ابن الحاجب) ؛ نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الاسترابادي (646هـ) ، تح: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط2 ، 1996م.
- شرح المفصل ؛ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت643هـ)، تصحيح وتعليق: جماعة من علماء الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط1، (د.ت).
- شرح نهج البلاغة ؛ ابن أبى الحديد لابن أبى الحديد(656هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، ط1 ، 1378ه - 1959م .
- شروح التلخيص : وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ؛ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ؛ وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي ؛ وبهامشه : كتاب الإيضاح للقزويني ؛ وحاشية الدسوقي على شرح التفتازاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، د.تح ، د.ت .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية؛ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين، بيروت ، ط4 ، 1407 هـ - 1987م .
- الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة ؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري (ت 974هـ) ، تح: عبد الرحمن بن عبد الله التركي ، وكامل محمد الخراط ، مؤسسة الرسالة ، لبنان، ط1، 1417هـ- 1997م.
- علل النحو ؛ أبو الحسن ، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (ت381هـ) ، تح: محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض- السعودية ، ط1 ، 1420هـ- 1999م .
- علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني؛ د. بسيوني عبد الفتاح فيود ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر، ط1429،2هـ-2008م.
- في ظلال نهج البلاغة؛ العلامة الشيخ محمد جواد مغنية(ت 1979م)، تح: سامي الغريري، دار الكتاب الإسلامي ، قم- ايران، ط1 ، 1425هـ- 2005م .
- القاموس المحيط، ؛ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817هـ)،(د.تح) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت- لبنان ، 1410هـ.
- القصر وأساليبه مع بيان أسرارها في الثلث الأول من القرآن الكريم ، نجاح أحمد عبد الكريم الظهار ، إشراف، د. علي محمد حسن العمّاري ، جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية ، 1403هـ-1983م.(رسالة ماجستير).
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ؛ د. سناء حميد البياتي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان- الأردن ، ط1 ، 2003م.

- الكتاب ؛ كتاب سيبويه، أبو عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر، ط3، 1408هـ–1988م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ؛ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، تح: محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1419هـ–1998م.
- لسان العرب؛ محمد بن مكرم بن علي ، جمال الدين ابن منظور الأفريقي(ت711هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط1، 1405هـ.
- اللغة العربية ، معناها ومبناها ؛ د. تمام حسان ، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط5 ، 1427هـ–2006م.
- اللمحة في شرح الملحة ؛ أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت720هـ) ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة–السعودية ، ط1، 1424هـ–2004م.
- اللمع في العربية ؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ) ، تح: فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ط1،(د.ت).
- معاني الحروف ؛ أبو الحسن، علي بن عيسى الرماني النحوي (ت384هـ) ، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة – السعودية ، ط2 ، 1401هـ– 1981م.
- معجم الفروق اللغوية ؛ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت 395هـ) ، تح: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، قم– إيران ، ط1 ، 1412ه .
- المعنى والإعراب عند النحويين، ونظرية العامل ؛ د.عبد العزيز عبد ، دار الكتاب للطباعة والتوزيع ، طرابلس ، ط1 ، 1391ه – 1982م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ أبو محمد ، جمال الدين ، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تح: د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط6 ، 1985م .
- مفتاح العلوم ؛ أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السّكاكي (ت626هـ) ، تح: د.عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 2011م.
- المفصل في صنعة الإعراب ؛ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ) ، تح: د.علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط1،1993.
- المقتضب ؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت– لبنان ، ط1 ، 1431هـ–2010م.

- المقرّب ؛ ابن عصفور ، علي ابن مؤمن الاشبيلي(ت669هـ)، تح: د. عبد الستار الجواري ، ود. عبد الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد – العراق ، ط2، 1971م.
- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة ؛ العلامة الميرزا حبيب الله الخوئي(ت1324هـ) ، تح: علي عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت-لبنان ، ط1، 1429هـ-2008م.
- الميزان في تفسير القرآن ؛ محمد كاظم اليزدي الطباطبائي (ت1402هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم- إيران ،
- نتائج الفكر في النحو ؛ أبي القاسم بن عبد الله السهيلي(ت581هـ) ، تح: علي معوض ، وعادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ط1 ، 1992م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ؛ شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ) ، تح: إحسان عباس ، دار صادر، بيروت – لبنان ، ط1، 1997م.
- نفحات الولاية (شرح عصري جامع لنهج البلاغة) ؛ آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، مطبعة سليمان زاده ، قم- إيران ، ط1 ، 1417هـ-1996م.
- نهج البلاغة ، وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام ؛ تح: د. صبحي الصالح ، مطبعة أهل البيت العالمية ، بيروت ، 1387ه.
- نيل العلا في العطف ؛ تقي الدين السبكي ، تح: د. خالد عبد الكريم جمعة ، مستل من مجلة (معهد المخطوطات العربية) ، الجزء الأول ، العدد الثلاثون.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ؛ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تح: د.عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية، مصر ، ط1 ، (د.ت).
- الوافي بالوفيات ؛ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(ت764هـ) ، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت- لبنان،1420هـ- 2000م.
- الوشاح على الشرح المختصر لتلخيص المفتاح ؛ محمد الكرمي ، المطبعة العلمية ، قم – إيران ، ط ، 1301هـ.